

*Permanent Mission  
of the State of Kuwait  
to the United Nations  
New York*



وَفْدُ دَوْلَةِ الْكُوَيْتِ الدَّائِمِ  
لدى الأمم المتحدة  
نيويورك

بيان

وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

يلقيه

المستشار/ ناصر محارب الهين

في

الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام ٢٠٠٨

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

الثلاثاء ، ٨ أبريل ٢٠٠٨

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس ،

يسرني في البداية أن أعرب لكم باسم دولة الكويت على تهانينا الخالصة بمناسبة انتخابكم رئيسا لدورة هيئة نزع السلاح لعام ٢٠٠٨ ، ونحن على ثقة بأن ما عرف عنكم من خبرة وحكمة ستسهل قيادتكم لأعمالنا هذا العام . وفي الوقت نفسه نؤكد لكم استعداد وفد بلادي للتعاون معكم من أجل إنجاز مهمتكم ، كما أتقدم أيضا لباقي أعضاء المكتب بالتهنئة ، ويؤيد وفد بلادي ما جاء في بيان مندوب إندونيسيا الذي أدلى به نيابة عن دول حركة عدم الانحياز.

السيد الرئيس ،

تؤمن دولة الكويت بالدور المحوري الهام للأمم المتحدة في مواجهة التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي وعلى رأسها حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل والطريق لمعالجة هذه القضية والقضايا الأخرى ذات الصلة قد تم تحديده وبوضوح في كثير من الاتفاقيات والمعاهدات والقرارات وبرامج العمل التي تم التوصل إليها ، والمطلوب من الدول الأعضاء الآن الالتزام بالتعهدات والتعاون والتنسيق في تنفيذ المتطلبات من خلال آليات العمل الموجودة أو العمل من أجل تحسين هذه الآليات لتحقيق مزيد من الفعالية في عملية التنفيذ.

ففي الوقت الذي يدرك فيه المجتمع الدولي مخاطر السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى على السلم والأمن الدوليين ، إلا أن التقدم المطلوب للقضاء على هذه المخاطر لم يتحقق بسبب عدم وجود الإرادة السياسية لدى البعض في الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة ، الأمر الذي يؤكد أهمية مواصلة الجهود والمساعي واتخاذ ما يلزم من تدابير لبناء الثقة من أجل تحقيق الهدف المرجو من عالم يسوده الأمن والسلام وخال من هذه الأسلحة المدمرة.

وإيماناً من دولة الكويت بأهمية الأمن النووي ، فإن وفد بلادي يحث جميع الدول التي لم تعقد اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تقوم بذلك . كما نشجع الدول التي عقدت اتفاق ضمانات شاملة ولم تعقد بروتوكولا إضافياً أن تفعل ذلك ، ونأمل أن تمتثل جميع الدول الأطراف في اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية الى التزاماتها المنصوص عليها في الاتفاقية، وفي اتفاق الضمانات وأن تعمل بشكل وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على حل جميع ما قد يثار من شكوك وتساؤلات حول برامجها عن طريق المفاوضات والحوار البناء.

وفي هذا السياق ، نطالب إسرائيل ، الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط ، التي لم تنضم الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، والوحيدة التي تمتلك أسلحة نووية متحدية بذلك قرارات الشرعية الدولية والنداءات الدولية المتكررة أن تنضم فوراً الى المعاهدة وأن تتخلص من ترسانتها النووية وأن تخضع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية . فقد بات وضع إسرائيل يشكل إخلالاً واضحاً في ميزان القوى وقلقاً دائماً لمنطقة الشرق الأوسط.

وتطالب دولة الكويت المجتمع الدولي بالعمل على وقف مبيعات الوسائل العلمية والتكنولوجية التي تساهم في تعزيز السلاح النووي الإسرائيلي أو لأي دولة أخرى تسعى لتطوير برامجها لإنتاج أسلحة الدمار الشامل ، وتؤكد هنا على حق كافة دول المنطقة في الحصول على التقنية والخبرة اللازمة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في إطار ما تسمح به المعاهدات الدولية ذات الصلة ، منوهة الى الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في يوليو من عام ١٩٩٧ حول عدم شرعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها لحل النزاعات ، ونؤيد عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها . أن دولة الكويت ترى أنه حان الوقت لاتخاذ القرارات السياسية

العليا والمصيرية لتفعيل التدابير المتفق عليها دولياً ليصبح عالمنا خالياً من أسلحة الدمار الشامل . ومن هذا المنطلق نجدد دعوتنا للدول الحائزة للأسلحة النووية باتخاذ الخطوات اللازمة للتخلص منها ، فممنع انتشار الأسلحة النووية ونزعهما ركيزتا دعم متبادل ولا يمكن تحقيق واحدة دون الأخرى.

السيد الرئيس ،

أن دولة الكويت تؤكد على التزامها التام وبما يتوافق ومتطلبات المجتمع الدولي في مسألتى نزع السلاح ومنع الانتشار ، فمع الاستمرار في سلسلة الفشل المؤسف الذي يشهده مجال نزع السلاح ، نجد أنه من الأهمية بمكان التنفيذ التام غير الانتقائي لأحكام معاهدة عدم الانتشار وخصوصاً ما جاء في المادتين السادسة بشأن نزع السلاح النووية ، والرابعة بشأن تسهيل التطبيقات السلمية للتقنية النووية ، مؤكداً على ضرورة الالتزام بالمبادئ التي تضمنتها الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة ونتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم الانتشار ، وكذلك الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ خاصة ما يتعلق منها بالخطوات الثلاثة عشر.

أن دولة الكويت تؤكد على ما جاء في الإعلان الختامي للمؤتمر الرابع المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والذي يدعو الدول الأعضاء التي لم تصدق على المعاهدة الى التصديق عليها ، خاصة الدول التي يستلزم تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ . هذا ، وقد قامت دولة الكويت بتقديم تقريرها الوطني الى الأمانة العامة الذي وضحت فيه الإجراءات المتخذة لضمان الامتثال لأحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ الذي يهدف الى منع وصول أسلحة الدمار الشامل والمواد التي تدخل في إنتاج مواد الأسلحة الى الجماعات الإرهابية.

وفيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فقد رحبت دولة الكويت باعتماد الجمعية العامة في ديسمبر ٢٠٠٥ صك دولي يمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقيبها ، ورغم أن مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة لم يحقق الهدف المرجو منه، إلا أنه نجح في تسليط الضوء على أحد القضايا الهامة.

وفي الختام ، نأمل أن تتسم المشاورات بالشفافية والشمولية ، وأن تهدف الى التوصل الى ما تنفذه من أمن وسلم دوليين.

وشكرا السيد الرئيس.